يسعى هذا البحث إلىدراسة تداعيات قرار منع بيع أكياس البلاستيك في الأسواق الأسبوعية والشعبية بالمغرب، حيث سنحاول فهم الإشكالية المطروحة في إطار مقاربة مقارنة بين المجال الحضري والقروي بمدينة الرباط، من خلال فهم وتحليل آليات المقاومة والإستراتجيات البديلة لكل من مسوقي، ومنتجي، ومستعملي الأكياس البلاستكية.

تحيلنا الإشكالية العامة للمشروع على ضرورة التفكير في استثمار إطارات التحليل الانثربولوجي في مقاربة هذه الظواهر الجديدة، والمرتبطة بتفعيل المقاربة الايكولوجية في أبعادها السالفة الذكر لفهم خلفية وبنية وعوائق المشروع في مستوياته المختلفة والمتشعبة، وذلك في غياب شروط موضوعية تتوافق والبنية المجتمعية. من جهة أخرى، يجب إعادة مساءلة المفاهيم الجديدة المرتبطة بالأبعاد المجالية والحقوقية والطاقية والصراعية، والتي تتمحور حول مفاهيم مركزية كالبدائل أو "البدائلية"، وتحقيق العدالة والحكامة الايكولوجية والاستدامة.

اعتمدت هذه الدارسة مقاربات منهجية متعددة، وتقنيات مختلفة لفهم هذه الممارسات والديناميات، والتفاعلات المجالية المرتبطة بموضوع الدراسة، وهي تتأرجح بين المتحف الإثنوغرافي، وكذلك الإثنوغرافيا المتعددة المواقع، دون أن ننسى دراسة الحالة كمنهج سيساعد على التقرب من واقع هذه الإشكالية التي نحاول بناءها من خلال العديد من التساؤلات التي تخص مختلف مستويات تداعيات تفعيل المقاربة الايكولوجية محليًا ووطنيًا. وتخص كذلك الدينامية التي خلقها مشروع "صفر ميكا" على مستواها الاجتماعي والسوسيو-اقتصادي، والتي يمكن أن نلخصها في ما يلي:

- ما هي الدينامية التي خلقها منع بيع أكياس البلاستيك على الممارسات الاجتماعية والمجالية وظهور وسطاء جدد يشتغلون في مجال المحظور لغياب منع كلّي، وحدوث لبس وعدم اليقين في التعامل مع هذا المستجد؟

- ما مصير منتجي ومستعملي ومسوّقي هذه المادة في غياب بدائل واضحة ومقنّنة؟

- ما هو الدور الذي تلعبه المدن الحدودية في مد الأسواق الداخلية بهذه المادة وترسيخ ثقافة التهريب؟

- ما هي تداعيات الخلط بين الخطاب الرسمي حول الاقتصاد البديل وواقع الممارسات السوسيو-اقتصادية المرتكزة على مادة البلاستيك؟

وتتناول المساءلة مدى إجرائية المفاهيم الجديدة المرتبطة بالأبعاد المجالية والحقوقية والطاقية والصراعية، والتي تتمحور حول مفاهيم مركزية كالبدائل أو "البدائلية"، وتحقيق العدالة والحكامة الايكولوجية والاستدامة، ومدى وضوح إطاراتها الدلالية لدى كل من الفاعلين والمرتبطين بالمواد والطاقات والمجالات البديلة، أو العكس، وتفاوت المعنى، وخصوصًا في إدراك المعنى العام  لهذه المفاهيم، وكيف يكون التفاوت في إدراكها أحد المسالك لفهم معضلة الايكولوجيا داخل مجتمع البحث، وبالتالي رصد مناطق الظل وعدم اليقين التي تصبح مجالًا خصبًا للمسلكيات الهجينة والمرضية، أو تكون فرصة أمام الطبقة الهشة لتأويل السياسات العمومية بمنطق المصلحة الآنية وبلورة استراتيجيات التكيف والمقاومة، وتحوير أعطاب أجرأة المقاربة الايكولوجية نحو المزيد من الممارسات المجالية الداعمة للاقتصاد الهش والأنشطة غير المشروعة. وتدخل كل هذه التمظهرات في إطار مفهوم "البدائلية"، الذي اعتبرناه مفهومًا مركزيًا يستعين أو يرتكز على مفاهيم فرعية مرتبطة بمبدأ العدالة في معناه الشامل، والحكامة والاستدامة والولوجية.